

تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية دراسة تطبيقية
بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة (2013-2014)

*Analysis and Evaluation of Financial Performance Using
Financial Indicators An Applied Study at Arcelor Mittal Annaba,
Algeria (2013-2014)*

أ.د. زعيبيط نور الدين
nourzaibet@gmail.com
جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- الجزائر

أ. حطاب دلال
hattab.dallel@yahoo.fr
جامعة قسنطينة 2- الجزائر

تاريخ الاستلام: 2017/06/02 تاريخ التعديل: 2018/06/27 تاريخ قبول النشر: 2018/06/27

المخلص:

يهدف البحث إلى تبيان أهمية تحليل وتقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيال عنابة، وذلك بالاعتماد على المؤشرات المالية لتحليل الأداء المالي ومن بينها نسب السيولة، مؤشرات التوازن المالي، ومؤشرات المردودية، حيث استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لملائمته لموضوع البحث ومن خلال النتائج المتوصل إليها: تبين بأن المؤسسة تسعى إلى إعداد قوائمها المالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج،...) بشفافية، وقد بينت المؤشرات المالية عدم سلامة المركز المالي للمؤسسة على المدى القصير، وأهم توصيات البحث هو ضرورة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها .

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، الأداء، المؤشرات المالية، الأداء المالي

Abstract:

The research aims to demonstrate the importance of analyzing and evaluating the financial performance of Arcelor Mittal Steel Annaba, based on the financial indicators to analyze the financial performance, including the liquidity ratios, financial balance indicators, and cost indicators. We used the analytical descriptive method to suit the research topic and the results obtained. The financial indicators have shown that the financial position of the institution is short term in the short term. The main recommendations of the research are the need to control the costs of all types.

Keywords: financial analysis, performance, financial indicators, financial performance

مقدمة: إن التحليل باستخدام المؤشرات المالية يعتبر من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها لتقييم مستوى الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها وأشكالها والذي بحكم طبيعته يعكس مستوى أدائها المالي، إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة و دعمتها بالكفاءات الإدارية و المحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي، حيث أصبح أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات و في السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح.

أولاً- مشكلة الدراسة: من خلال الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج يمكن استخراج المؤشرات المالية للمؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح و الفشل التي تسببت في عرقلة نشاطها، وعلى هذا الأساس تتمحور مشكلة البحث على سؤال رئيسي يتمثل في: ما هو أثر الاعتماد على المؤشرات المالية في تحليل وتقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة؟

تتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي الأدوات التي تستعملها مؤسسة أرسيلور ميتال عنابة في تقييم أدائها المالي؟
- ماهي العوامل المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة؟
- هل تساهم الأدوات التي تستعملها المؤسسة محل التطبيق في تشخيص الوضعية المالية؟

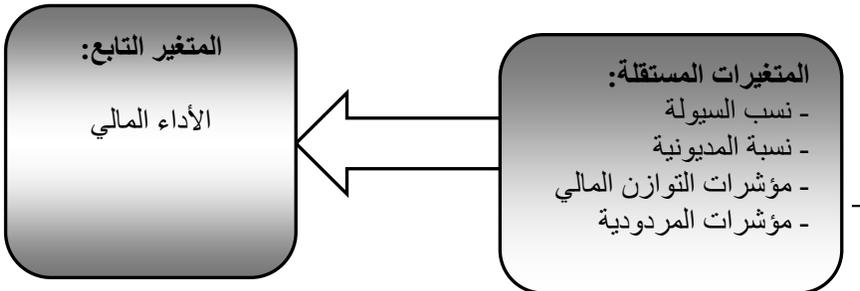
ثانيا- فرضيات الدراسة:

- إن الاعتماد على المؤشرات المالية يؤدي إلى تحليل وتقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة(مركب الحديد والصلب)
- هناك عدة عوامل داخلية تؤثر على عملية تقييم الأداء المالي
- تساهم الأدوات التي تستعملها المؤسسة محل التطبيق في الكشف عن مواطن القوة والضعف بالمؤسسة

ثالثا- أهداف الدراسة: إن هدفنا من إجراء هذا البحث يتمحور فيما يلي:

- التعرف على واقع الأداء المالي بالمؤسسة محل التطبيق خاصة في ظل التغيرات التكنولوجية الراهنة
 - التعرف على واقع الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي بالمؤسسة وأهم العوامل التي تؤثر في عملية التقييم
 - إبراز أهمية استخدام المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي بمؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عنابة من أجل الوقوف أمام مواطن القوة والضعف بالمؤسسة قصد رفع كفاءتها وتفعيل دورها في التنمية الوطنية
 - تقديم بعض التوصيات لزيادة الاهتمام بكفاءة الأداء المالي من قبل الأطراف المعنية بالمؤسسة وأهمهم المسيرين والإطارات المالية والمحاسبية العاملة بالمؤسسة
- رابعا- نموذج الدراسة: لتحقيق غرض الدراسة والوصول إلى أهدافها اعتمد الباحثان على نموذج الدراسة

الشكل (01): نموذج الدراسة



المصدر: من إعداد الباحثان

خامسا: الدراسات السابقة:

1- مشعل جهز المطيري: تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية، رسالة**ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط، 2011**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك مؤسسة البترول الكويتية للآليات والأساليب المناسبة في أدائها المالي التي تؤهلها للقيام بواجباتها، إضافة إلى معرفة المعوقات التي تحول دون امتلاك تلك الآليات، حيث تم تصميم استبيان موجه إلى المديرين الماليين والمحاسبين اعتماداً على البرنامج الإحصائي للعلوم الإجتماعية زقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين المؤهلات والخبرات الفنية للإطارات المحاسبية وبين الأداء المالي للمؤسسة وأيضاً وجود علاقة بين التغيرات التكنولوجية والأداء المالي

وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات منها قيام مؤسسة البترول الكويتية بإعتماد التكامل في عملية التقييم بين المؤشرات المالية وغير المالية ومراجعة القدرة التنافسية للمؤسسة وإعادة النظر في النظام المالي المطبق مؤسسة البترول الكويتية.

2- بزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2011

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التغيرات التي طرأت على نظام المعلومات المحاسبي وذلك في ظل القوائم المالية التي طرأت عليها عند انتقالها من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي حيث تم تكييف القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي لمطاحن الجنوب بسكرة من أجل تفعيل عملية تقييم الأداء المالي وقد توصلت الدراسة بأن القوائم المالية المعدة وفق النظام المحاسبي المالي سهلت عملية تقييم الأداء المالي وكذلك سلامة المركز المالي لها من خلال ايجابية مؤشرات الأداء المالي.

3- زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، 2007

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل البيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة

بالمؤسسة، وهذا يمكن المؤسسة من التخطيط للمستقبل في ضوء انجازات الماضي، حيث تم استخدام جملة من النسب المالية وعلى المحلل المالي اختيار النسب ذات الدلالات المعبرة عن مستوى الأداء المالي وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة في حالة مستقرة

وأهم ما يميز هذه الدراسة هو الوقوف على المؤسسة الوطنية للحديد والصلب الجزائري والذي يمثلها المجمع العمومي سيدار الحجار عنابة حيث أخذنا القوائم المالية للسنوات الأخيرة (2013-2014) ومن ثم استخراج المعلومات وتقييم أداءها المالي من خلال حساب بعض المؤشرات المالية الأكثر دلالة ومن ثم تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسة سادسا- منهجية وأسلوب الدراسة: اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث اعتمدنا في الدراسة النظرية على بعض المصادر التي تخص موضوع البحث من كتب، ومقالات علمية،، أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد قمنا بدراسة ميدانية بمؤسسة أرسيلور ميتال عنابة وهذا خلال الأشهر الأولى من سنة 2017، حيث أجرينا العديد من المقابلات مع مسؤول قسم المحاسبة والمالية حيث وضع أمانا الميزانية المالية للمؤسسة وجدول حسابات النتائج للفترة (2013 - 2014)، وفيما يخص الدراسة الوصفية للمؤسسة محل التطبيق فقد أفادنا بها مسؤول في قسم مراقبة التسيير بالمؤسسة.

المبحث الأول: تقييم الأداء المالي

1- تحديد مفهوم التحليل المالي: يعد التحليل المالي وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة فهو أداة لتحديد نقاط القوة و الضعف في الأنشطة و الفعاليات الخاصة بالمؤسسة و بشكل يضمن لها إعداد الخطط المستقبلية في ضوء نقاط القوة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة نقاط الضعف⁽¹⁾

يمكن تعريف التحليل المالي أيضا بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة⁽²⁾

كما يمكن إضافة بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلزمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالات معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية⁽³⁾

2- تحديد مفهوم الأداء والأداء المالي: يعتبر مفهوم الأداء من أكثر المفاهيم شيوعاً واستعمالاً في حقل اقتصاد وتسيير المؤسسات، حيث حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين والمفكرين خاصة في علم الاقتصاد، لذلك سنحاول عرض تعاريف له كما يلي:

2-1 تعريف الأداء

يعرف حسب (a.kherakhem): من وجهة نظر هذا الكاتب فإن الأداء يدل على "تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف المسطرة"⁽⁴⁾

ويعرف الأداء حسب (miller et bromily): ينظر هذان الكاتبان إلى الأداء على أنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية والبشرية، واستغلالها بكفاءة وفعالية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها"

الأداء الكلي للمؤسسة = هوامش مراكز الربح - تكاليف مراكز التكلفة⁽⁵⁾

2-2 تعريف الأداء المالي: هو التعبير عن نشاطات الأعمال باستخدام مقاييس مالية، ولذلك فهو يمثل الأداة الداعمة لجميع أنشطة المؤسسة ويؤشر الأداء المالي من خلال ثلاث زوايا رئيسية هي:

- التأكيد على الجودة وإدارتها التي تؤدي بدورها إلى زيادة الحصة السوقية وتحقيق أداء سوقي أفضل من خلال زيادة عدد الزبائن.

- التأكد من الاستخدام الأفضل للموجودات وتحسين الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف.

- دعم وتطوير الاستراتيجيات وقرارات الأعمال⁽⁶⁾

الأداء المالي هو تقديم حكم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية متحدة، ومدى قدرة إدارة المؤسسة على إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة.

وهو أيضاً مدى مساهمة الأنشطة في خلق أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية⁽⁷⁾

وهو تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة **creation de valeur** ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجدول الملحق، مع الأخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة⁽⁸⁾

2-3 تقييم الأداء المالي: فهو قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة أطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة⁽⁹⁾، تتمثل المعلومات المستعملة في عملية تقييم الأداء المالي عموما في البيانات المقدمة من قبل مصلحة المحاسبة، وأهمها الميزانية وجدول حسابات النتائج⁽¹⁰⁾

3- خطوات تقييم الأداء المالي: يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي في الخطوات التالية

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المؤسسات خلال فترة زمنية معينة.

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء المؤسسات التي تعمل في نفس القطاع

- وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المؤسسات للتعامل معها ومعالجتها⁽¹¹⁾

4 - استخدام المؤشرات المالية في تحليل وتقييم الأداء المالي

4-1 النسب المالية: تعرف النسبة على أنها تقرير يقدم توضيح حول الوضعية المالية للمؤسسة، قوتها ونشاطها انطلاقا من تحليل عناصر الميزانية، وتساعد النتيجة على تسهيل تحليل الوظائف، يجب أن تقدم النسبة فحص دقيق للمؤسسة يسمح بالتقييم لعدة

سنوات¹² وهي أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياسا لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية¹³

أ- **نسب تحليل السيولة:** وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم مقرضوا الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة وذلك إلى جانب اهتمام كل من الإدارة والملاك، ولكن على الرغم من دلالة هذه النسب إلا أن مقياس السيولة التي تعبر عنها يمكن أن تصبح عديمة الفائدة ويرجع ذلك إلى أنها تعتمد على الأصول والالتزامات (الخصوم) قصيرة الأجل التي تتميز بالتغيرات السريعة في قيمتها.

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / الديون القصيرة

نسبة السيولة المختصرة = (الأصول المتداولة - المخزونات) / الديون القصيرة

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون القصيرة

ب- **مجموعة نسب الرفع المالي:** تهتم إدارة المؤسسة بنسب الاقتراض اهتماما كبيرا لأنها تحدد قدرة المؤسسة على الحصول على أموال إضافية سواء من مصادر الاقتراض أو من مصادر الملكية كما أنها تحدد قدرة المؤسسة على تعظيم ثروة الملاك وهو الهدف الرئيسي للإدارة المالية .

ج- **نسب الكفاءة:** يهتم المحلل المالي بهذه المجموعة من النسب للحكم على مدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها.

نسب المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول

د- **نسب الربحية:** وتشير هذه النسب إلى التأثير المتبادل لعناصر السيولة وإدارة القروض (الرفع المالي) وإدارة الأصول (قياس الكفاءة) على الأرباح التي تحققها المؤسسة في النهاية⁽¹⁴⁾

توضح هذه النسب القوة الإيرادية للمؤسسة وذلك في ضوء مبيعاتها أو حقوق ملكيتها أو أصولها حيث بدون الأرباح لن تستطيع المؤسسة جذب أي مستثمر لديها⁽¹⁵⁾

هـ- نسب القيم السوقية: تمكن هذه المجموعة من النسب المالية من المزج بين البيانات المحاسبية والمعلومات المالية الخاصة بسوق الأوراق المالية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على التعرف على اتجاهات المستثمرين⁽¹⁶⁾

4-2 مؤشرات التوازن المالي:

أ- رأس المال العامل (FR): يعبر عن جزء من الأموال التي تتميز بدرجة استحقاقية ضعيفة ويستخدم لتمويل عناصر الأصول التي تمتاز بدرجة سيولة مرتفعة⁽¹⁷⁾

هو من أهم مؤشرات التوازن المالي و يسمى أيضا هامش الأمان نجد له عدة تعاريف أهمها:

يعرف بأنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة و يمكن حسابه كما يلي⁽¹⁸⁾:

$$\text{رأس المال العامل FR} = \text{الموارد المستقرة} - \text{الأصول الثابتة}$$

ب- احتياجات رأس المال العامل (BFR): يمثل الاحتياج في رأس المال العامل " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال و هي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقيق من جهة والالتزامات قصيرة المدى باستثناء السلفات المصرفية من جهة ثانية"⁽¹⁹⁾

ندرس احتياج رأس المال العامل في الأجل القصير وتصبح الديون قصيرة الأجل عندما يصل موعد تسديدها وتسمى موارد الدورة بينما الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى السيول فتسمى احتياجات دورة الاستغلال فيحول المسير المالي استعانة بالموارد المالية في

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR} = \text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}$$

تنشيط دورة الاستغلال على أن تكون ملائمة بين استحقاقية الموارد مع الاحتياجات وتحسب بالعلاقة التالية:

ج- الخزينة (TR): يمكن تعريفها على أنها مجموعة أموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال و هي تشمل صافي قيم الاستغلال أي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال و يمكن حسابها كما يلي: (20)

$$\text{الخبزينة (TR)} = \text{رأس المال العامل FR} - \text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR}$$

3-4 مؤشرات المردودية: تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي، وتعرف على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها والمردودية كمفهوم عام تدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة²¹ ولدراسة مردودية المؤسسة يمكن الاعتماد على نوعين رئيسيين للمردودية وهما:

أ- المردودية المالية: تعني تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حالياً، ويقصد بالمردودية الكافية أي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها⁽²²⁾

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية⁽²³⁾

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح

ب- المردودية الاقتصادية: تعرف على أنها العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها ومجموع رؤوس الأموال المستعملة للحصول عليها وتحسب بالعلاقة التالية: (24)

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

المبحث الثاني:دراسة ميدانية بمؤسسة أرسلور ميتال ستيل عنابة
أولاً- لمحة تاريخية عن قطاع صناعة الحديد والصلب الجزائري:تعتبر صناعة الحديد والصلب من أهم الصناعات قربنا عزوجل ذكرها في كتابه العزيز في سورة الحديد قال تعالى في محكم تنزيله " لقد أرسلنا رسلنا بالبينات و أنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ومنافع للناس وليعلم الله من ينصره ورسله بالغيب إن الله قوي عزيز " الآية 25 سورة الحديد،ولقد كانت هذه الصناعة سببا في نشوء محاسبة التكاليف، تاريخيا لم تكن الجزائر تملك غداة الاستقلال أي مؤسسة مختصة في صناعة الحديد والصلب باستثناء بعض المؤسسات الصغيرة التابعة للمعمرين الفرنسيين،وقد بدأت صناعة الحديد والصلب في الجزائر سنة 1965 وفق تصورات حددتها السلطات الحكومية آنذاك،وقد كانت أهم أهداف صناعة الحديد والصلب تتمثل أساسا في استخدام الخامات المحلية وتوفير المنتجات للسوق المحلية والتخلص على المدى البعيد من التبعية للخارج في هذا المجال.

ثانيا- لمحة تاريخية عن مؤسسة أرسلور ميتال عنابة

يعود تاريخ نشأة المؤسسة الوطنية للحديد والصلب إلى سنة 1958 في فترة تواجد الاستعمار الفرنسي وذلك تبعا لمشروع قسنطينة حيث قررت السلطات الفرنسية آنذاك إنجاز مصنع صغير للحديد والصلب بالحجار بعنابة ويحتوي هذا المشروع على فرن واحد ذو قدرة إنتاجية تقدر ب 400000 طن سنويا .

وقد تم تأسيس مؤسسة الصناعة للحديد والصلب بتاريخ 03-09-1964 بمرسوم

64/676

وبعد عملية إعادة الهيكلة التي شهدتها الجزائر وبمقتضى المرسوم 83/628 المؤرخ في 05 نوفمبر 1983، انبثق عن هذه المؤسسة الوطنية للحديد والصلب مؤسسة سيدار تحت وصاية وزارة الصناعات الثقيلة

يقع مركب سيدار الصناعي للحديد والصلب على بعد 15 كلم جنوب شرقي مدينة عنابة بين بلديتي الحجار وسيدي عمار ممتدا على مساحة تقدر ب 800 هكتار،ويربطه بمقر الولاية الطريق الوطني رقم 16 والطريق الولائي رقم 56 كما يتواجد بالقرب من ميناء عنابة، وتربطه بمنجم الونزة سكة حديدية، مما يسمح بنقل المعادن الخاصة، تقدر احتياجات الحديد الخام

الصالحة للاستغلال بـ 86 مليون طن وكذلك منتج الاستهلاك المحلي والمستورد، يحتل هذا المركب مساحة شاسعة موزعة على النحو التالي: 300 هكتار مخصصة لورشات الإنتاج 300 هكتار مخصصة للتخزين، 200 هكتار مخصصة للخدمات المختلفة

ثالثاً- تحليل وتقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية من أجل توضيح الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2013 - 2014) سنقوم بدراسة

بعض النسب المالية التي تتمثل في:

1- نسب السيولة:

الجدول (01): يوضح ثلاثة أنواع لنسب السيولة، نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة

2014	2013	البيان
30140826658	24147144953	الأصول المتداولة
42193604214	25573586080	الديون القصيرة
0.71	0.94	نسبة السيولة العامة
20509750196	16170487692	الأصول المتداولة - المخزونات
0.48	0.63	نسبة السيولة المختصرة
5562517204	3116631701	القيم الجاهزة
0.13	0.12	نسبة السيولة الفورية

المختصرة، نسبة السيولة الفورية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال سنتي 2013- 2014 أقل من الواحد (0.71، 0.94) هذا يعني أن الأصول المتداولة غير قادرة على تمويل الأموال الدائمة، كما نلاحظ أيضاً أن نسبة السيولة المختصرة تقدر بـ

(0.48، 0.63) وهي مقبولة لأنها تقترب من النسب المعيارية التي تتراوح بين 0.3 و 0.5، وبهدف معرفة جاهزية السيولة لتسديد الالتزامات القصيرة الأجل للمؤسسة أي نسبة السيولة الفورية (0.13، 0.12) وهي ضعيفة جداً مما يعني أن المؤسسة تحتاج

إلى سيولة لمواجهة التزاماتها قصيرة الأجل مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20% و 30%.

2- نسبة المديونية:

الجدول (02): نسبة المديونية

2014	2013	البيان
54526317215	40409572503	الديون
40257255993	35779312690	الأصول
1.35	1.12	نسبة المديونية

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال الجدول (02) تبين بأن نسبة المديونية مرتفعة خلال سنتي الدراسة حيث تجاوزت 50% وهي النسبة المعيارية التي ينبغي عدم تجاوزها ويفسر هذا بعدم كفاية الموارد الداخلية للمؤسسة بسبب انخفاض إيراداتها وهذا ما دفعها إلى الاعتماد على المصادر الخارجية في تمويل نشاطها.

3- التوازنات المالية:

الجدول (03): قيم رأس المال العامل FR للمؤسسة خلال الفترة (2013 - 2014)

2014	2013	البيان
1936348221-	10205726610	الموارد المستقرة
10116429335	11632167737	الأصول الثابتة
12052777556-	1426441127-	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن رأس المال العامل خلال السنتين (2013-2014) سالب فهذا يعني أن جزء من الاستخدامات الثابتة تم تمويله بالموارد المتداولة (الديون قصيرة الأجل) وهذا يخالف قاعدة التوازن الوظيفي مما يجعل المؤسسة في خطر مالي

الجدول (04): يمثل قيم الاحتياج في رأس المال العامل خلال الفترة (2013-2014)

2014	2013	البيان
24578309454	21030513252	استخدامات الاستغلال
42193604214	25573586080	موارد الاستغلال
17615294760 -	4543072828-	الاحتياج في رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الميزانية المالية

التحليل: نلاحظ أن BFR سالب (2013-2014) ما يعني أن جميع احتياجات التمويل مغطاة بموارد الدورة وهذا على المدى القصير، وبالتالي فالمؤسسة ليست بحاجة إلى موارد التمويل بل يجب على المؤسسة أن تفكر في استغلال الفائض في الاستثمار لرفع مردوديتها.

ثالثا: مؤشر الخزينة

الجدول (05): يوضح قيم الخزينة خلال الفترة (2013-2014)

2014	2013	البيان
12052777556-	1426441127-	رأس المال العامل
17615294760 -	4543072828-	الاحتياج لرأس المال العامل
5562517204	3116631701	الخزينة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدولين

التحليل: نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة كانت موجبة خلال سنتي الدراسة، وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية وتمويل احتياجات دورة الاستغلال، ويفسر هذا بقدرة المؤسسة على متابعة حركة توازاناتها وكذا التحكم في كل من سياسة التمويل والاستثمار.

ج- مؤشرات المردودية:

الجدول (06): يوضح نوعان من التوازنات المالية وهما المردودية المالية والمردودية الاقتصادية

2014	2013	البيان
12705617753-	12140131218-	النتيجة الصافية
14269061222-	4630259813-	الأموال الخاصة
0.89	2.62	المردودية المالية
7888026846	7778778907	الفائض الإجمالي للاستغلال
40257255993	35779312690	الأصول الاقتصادية
0.19	0.21	المردودية الاقتصادية

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على الميزانية المالية للمؤسسة وجدول حسابات

النتائج

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية المالية لسنة 2014 كانت تقدر ب 0.89 وهذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح ب0.89 دج وارتفعت المردودية في السنة الثانية ب2.62 أما بالنسبة للمردودية الاقتصادية في سنة 2014 قدرت ب 0.19 بعدما كانت مرتفعة في سنة 2013 ب0.21 وهذا يعني أن الأصول الاقتصادية ساهمت في تكوين إجمالي فائض الاستغلال بقيمة 0.21 دج سنة 2013 وانخفض في سنة 2014 وهذا بسبب زيادة التكاليف وعدم قدرة المسيرين على التحكم فيها.

- اختبار الفرضيات:

من خلال المؤشرات المالية التي تم حسابها تبين بأن المؤسسة في وضعية مالية سيئة ويمكن ارجاع سبب ضعف النسب المالية لعدة أسباب منها فشل السياسات الاستثمارية واهلاك وحدات الإنتاجية كما تجدر الإشارة إلى توقف المؤسسة عن الانتاج خلال فترات متقطعة خلال فترة الدراسة بسبب إعادة هيكلة وحداتها الإنتاجية ومن هنا يمكن إثبات صحة الفرضية الأولى أن اعتماد المؤسسة على المؤشرات المالية يمكنها من تحليل وتقييم الوضع المالي بالمؤسسة

هناك عدة عوامل تؤثر في عملية تقييم الأداء المالي بالمؤسسة منها عوامل داخلية تتمثل في نقص الوعي بأهمية تفعيل المؤشرات المالية بالمؤسسة، وكذلك كبر حجم المؤسسة وتعد الهيكل التنظيمي لها من العوامل الهامة المؤثرة في عملية تقييم الأداء المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية

- من خلال دراستنا تبين بأن المؤسسة محل الدراسة لا تقوم بتطبيق أي طريقة من الطرق العملية في تقييم أدائها المالي بل تعتمد على قراءة مخرجات القوائم المالية بشكل مباشر كرقم الأعمال المحقق اعتمادا على جدول حسابات النتائج، والخزينة من الميزانية المالية ومن هنا يمكن القول بأن الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة في تقييم أدائها المالي لا تشخص الوضعية المالية بشكل دقيق وموضوعي وهذا ما ينفي صحة الفرضية وبالتالي لا تساهم الأدوات التي تستعملها المؤسسة محل التطبيق في الكشف عن مواطن القوة والضعف بالمؤسسة.

نتائج البحث :

- هناك تأثير سلبي للوضعية المالية على المدى القصير بالنسبة لرأس المال العامل وهذا يدل على عدم سلامة المركز المالي، أما بالنسبة لاحتياج رأس المال العامل فهو سالب بمعنى أن موارد الدورة تغطي الأصول المتداولة.

- عند حساب قيم الخزينة وجدناها موجبة خلال السنتين، وهذا يدل على كفاءة المؤسسة في التحكم في سيولتها النقدية على المدى القصير

- عند حساب النسب المالية وجدنا أن أداء المؤسسة ضعيف لأنها لم تقع في المستوى المعياري

- بالنسبة لمؤشرات المردودية بنوعها فكانت مقبولة إلى حد ما حيث لاحظنا انخفاضا

في المردودية الاقتصادية والمالية في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013

- تعتبر مخرجات النظام المحاسبي المالية عملية مهمة بالنسبة للمسيرين لمساعدتهم على اتخاذ القرارات

- من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين بأن مؤسسة أرسيلور ميتال ستيل عناية تسعى إلى إنجاز وثائق مالية (الميزانية المالية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة ...) بشفاافية وموضوعية خاصة عند تطبيقها للنظام المحاسبي المالي الذي سهل من عملية تقييم أدائها المالي

توصيات البحث:

- على المؤسسة التحكم في التكاليف بجميع أنواعها لأن هذا يساعد على زيادة المردودية بنوعها المالية والاقتصادية
- على المؤسسة التوفيق بين السيولة المتحصل عليها و الالتزامات التي على عاتقها لكي لا تقع في حالة انخفاض سيولتها النقدية
- على المؤسسة التحكم في قراراتها المالية ويظهر ذلك نتيجة ضعف النسب المالية

المراجع والاحالات:

¹ عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، "التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، صفحة 20.

² منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، عبد الناصر نور "التحليل المالي مدخل صناعة القرارات"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، صفحة 12.

³ كنجو عبود كنجو، ابراهيم وهبي، فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع ط1، عمان، 1997، ص

69

⁴ Hamadouche ahmed, **critères de mesure de performance des entreprises publiques industrielles dans les p.v.d**, thèse de doctorat d'état, institut de scien ces économiques- universit d'alger (1992), p135

⁵ الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، عدد 07، الجزائر، 2009-2010، صفحة 18

⁶ فاطمة جاسم محمد، أثر تكاليف الجودة في تحسين الأداء المالي، دراسة حالة في شركة المشروبات الغازية مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 25، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2008، ص 91

⁷ عبد الوهاب دادان، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD) خلال الفترة 2006-2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 07، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2014، ص 24

⁸ Arnaud thauvron, **evaluation des entreprise**, technique de gestion, paris economica, France, 2005, p23

⁹ محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 07

¹⁰ Eric stephany, **gestion financière**, economica, paris, France, 1999, p63

¹¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان - الأردن، 2010، ص 51-52

¹² KhemiciChiha, **financed' enterprise**,houma,editions,alger,2009,p82

¹³ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري و

تطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص 127

¹⁴ نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهاوي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ

القرارات، دار التعليم الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص من 72 إلى 82

¹⁵ أحمد محمد غنيم، الإدارة المالية مدخل التحول من الفقر إلى الثراء، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، جامعة المنصورة، مصر، 2008، ص 85

¹⁶ نهال فريد مصطفى، طارق مصطفى الشهاوي، مرجع سبق ذكره ، ص من 72 إلى

82

¹⁷ Pierre conso,R.lavaud, **fonds de roulement et politique financière**

dound,paris ,France,1982,p08

¹⁸ عبد الحليم كراجه، الإدارة المالية و التحليل المالي، دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2000، ص 24

¹⁹ مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة دراسة حالة مطاحن الواحات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي النظام المحاسبي المالي في

مواجهة المعايير المحاسبية الدولية، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص 22

²⁰ عبد الحليم كراجه، مرجع سبق ذكره، ص 24

²¹ Alain capiez, **élément de gestion financière**,masson,4 éme édition,paris,France,1994,p121

²² Michel gervais, **contrôle de gestion**, economica, édition, paris ,2000,p149

²³ عبد الصمد كانش، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين (دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين - ورقلة- خلال الفترة (2010-2013)، رسالة ماستر تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص 7-8